

مجلة فرنسية تفجر غضبا برسم عنصرى لبرلمانية

ومن جانبها، نفت المجلة وجود أي نوايا عنصرية لديها، لكنها قالت في بيان إنها تفهمت كيفية تعرض النائبة أوبونو "للأذى الشخصي" من هذا الرسم. وذكرت المجلة في بيانها "ناسف لذلك، ونقدم اعتذارنا للنائبة".

وقال نائب رئيس التحرير، تاجدوال دينيس، لقناة "بي.إف.أم." بأن الصورة لم تكن بغرض جرح أوبونو، نافيها في الوقت عينه أن تكون خدعة لجذب الانتباه. لكنه أضاف "ما يؤسفني هو أننا دائما ما نتهم بالعنصرية وبأننا غير أسوياء سياسيا".



مجلة «فالور أكتويل» نفت وجود أي نوايا عنصرية لديها، واعتذرت عن الأذى الشخصي الذي تسببت به للنائبة دانييل أوبونو

يذكر أن فرنسا شهدت عدة احتجاجات في يونيو ويوليو الماضيين ضد أي تمييز عنصري في البلاد وحشية الشرطة المستوحاة من حركة "حياة السود مهمة". وتعهد ماكرون بالقضاء على العنصرية. لكنه أصر أيضا على أن فرنسا لن تزيل تماثيل الشخصيات المرتبطة بالعنصرية، لكنني أقدم لها حدث في دول أخرى.

باريس - نشرت مجلة فرنسية محسوبة على تيار اليمين المتطرف رسما يظهر إحدى نائبات الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) من ذوي البشرة السمراء وحول عنقها سلاسل كالعبيد، ما أثار موجة من مشاعر الغضب والاستنكار في فرنسا، خصوصا في هذه الفترة التي تشهد احتجاجات مناهضة للعنصرية في العديد من الدول.

وعلمت النائبة دانييل أوبونو على الرسم الذي نشر في مجلة "فالور أكتويل"، عبر تغريدة على تويتر قائلة "ما زال بإمكانك كتابة كلمات عنصرية بحق عضو برلمان فرنسي أسود ورسمه باعتباره عبدا. اليمين المتطرف - بغضب وغبي وقاس". وأضافت أن الصورة إهانة لها ولعائلتها وجذورها.

وذكرت مصادر في قصر الإليزيه أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون اتصل بالنائبة أوبونو ليعرب عن دعمه لها.

من جانبه، نشر رئيس الوزراء الفرنسي جان كاستكس تغريدة، السبت قائلا إن تشبيه المجلة للنائبة دانييل أوبونو بالعبيد هو عمل يستحق "الإدانة بشكل لا لبس فيه"، معربا عن دعم الحكومة الكامل للنائبة.

وتوالى التعليقات من مسؤولين وسياسيين فرنسيين لدعم أوبونو، ونشر رئيس الجمعية الوطنية، ريتشارد فيران، تغريدة يعرب فيها عن ساندته للنائبة أوبونو في مكافحة العنصرية وإظهار الاحترام الواجب لجميع الممثلين المنتخبين للجمهورية.

بدورها، قالت وزيرة الدولة لشؤون المساواة، إليزابيث مورينو، "أنا لا أشارك أفكار دانييل أوبونو، لكنني أقدم لها اليوم كل دعمي".

الصحافة المصرية تخسر مصورين اختاروا التصوير الآمن بعيدا عن مغامرات الشارع

تقلص مساحات عمل المصورين زاد خلال تفشي كورونا



الضوابط الصارمة تقيد عمل المصورين

مصور آخر وبحقهم عن الأعمال التجارية لا ينفي ارتباطهم بالتصوير الصحفي حال كانت الظروف مواتية لعملهم، لأن الصورة تشكل أساسيات عمل الإعلام الحديث ولا يمكن الاستغناء عنها.

ويرى خبراء الإعلام أن غياب المصورين عن الشارع لا يسبب في صالح أحد، لأن الموضوعات الإنسانية التي تفرزها الصورة تسهل مهمة وصول الأجهزة الحكومية لها لمتابعها والتعامل مع مشكلاتها، بجانب أن الصورة بإمكانها رصد العديد من المشروعات التنموية التي غيرت من ملامح المدن والمحافظات المصرية، وأن مبرر الاحتياطات الأمنية المبالغ فيها تراجع بعد أن شهد الشارع هدوءا.



مجدي إبراهيم
الصحافة تقف على عتبة خطر اندثار المصورين

وشدد مجدي إبراهيم، رئيس شعبة المصورين ببقية الصحفيين، على أن الصحافة تقف على عتبة خطر اندثار المصورين بعد أن انخفضت أعدادهم بشكل كبير داخل الصحف، ولعل صحيفة الشروق (خاصة) التي يعمل رئيسا لقسم التصوير بها حاليا تضم فقط 4 مصورين بعد أن كان العدد 18 مصورا، والوضع ذاته ينعكس على باقي الصحف التي تقلص فيها العدد بشكل واضح. وأكد لـ"العرب"، أنه مع تقلص الأعداد هناك بطاقة مقنعة للعاملين في مجال التصوير حاليا، وبعض المصورين يتواجدون على مكاتبهم لفترات تصل إلى أسبوع كامل دون أن تكون هناك طلبات تصوير لوجود مواقع كثيرة ليس مطلوبوا التواجد فيها.

وأطلقت وزارة الإعلام المصرية مبادرة حملت عنوان "خير في صورة" 21 أغسطس، استهدفت إظهار مجالات التنمية المستخدمة في البيئة والسياحة والاقتصاد الأخضر، والمدن الذكية وتطوير العشوائيات والقرى، عبر تدشين مسابقة شهرية لأفضل خمس صور يلتقطها المهووبون في مجال التصوير الصحفي، ولم تنتبه للضوابط الصارمة، وتبنت تخفيف القيود المفروضة.

واعتبر المصورون الصحفيون إفساح المجال أمام المهووبين للتصوير مقابل جملة من المحظورات التي يواجهونها لإشارة إلى أن هناك أزمة نقمة مع المصورين المحترفين تدفعهم للتراجع عن خوض غمار النزول إلى الشارع، وأن التوجه المستقبلي سيكون مفتوحا نحو الصور التي تأخذ طابعا تسويقيا على حساب اللقطة الإنسانية التي تقلص تواجدها.

المختلفة التي ترسل بيانات وصورا خاصة بها لاختيار الصورة الأكثر ملاءمة للموضوع. وأشار إلى أن تطور استخدامات أجهزة الهواتف المحمولة والتي بها الاحترافية جعل التصوير متاحا لأي شخص في الشارع، ما منح العديد من المحررين إمكانية قيامهم بالتحرير والتصوير في الوقت ذاته، ولم تعد هناك حاجة لوجود المصور بجانب الصحفي في كثير من المناسبات، كما أن الموبايل يجنب الصحفي الكثير من الأسئلة حال استخدم الكاميرات التقليدية في الشارع، في ظل القيود التي تفرضها الحكومة على عملية التصوير.

واختار أحمد مجدي، الذي يعمل حاليا مصمما للإعلانات، أن يترك مهنة التصوير بلا رجعة منذ عامين، بعد أن عمل في عدة صحف خاصة بينها "اليوم السابع" و"فيتو" و"الوطن"، حينما أدرك أن وجوده بالكاميرا في الشارع ليس مرحبا به من الجميع، بدءا من المواطنين ومرورا بأجهزة الأمن ونهاية بالصحف التي عمل فيها ووجهته نحو تغطية الفعاليات المغلقة.

ولفت في تصريح لـ"العرب" إلى أن جزءا من الأزمة الحالية يرتبط بعدم وجود دورات تدريبية للمصورين المحترفين توجههم نحو تنمية قدراتهم للتعامل مع التطورات التكنولوجية في مجال التصوير، وغياب الدعم الموجه إليهم لتقديم صور إبداعية مختلفة عن التي يحصل عليها أي شخص بحوزته هاتف محمول في الشارع.

وأثار المصور الصحفي جريدة الدستور، طارق الجباس، خلال شهر مايو الماضي جدلا واسعاً في الأوساط الإعلامية بعد أن نشر صوراً له على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" مرتدياً ملابس المهندمة أمام عيوب الخضروات والفاكهة التي وضعها أمام منزله لبيعهها.

وعلق على صورته قائلاً "حينما تكون صحافيا مسجلا في كشوف نقابة الصحفيين، ونمر بزمز كورون وزمن الصحافة المتدري، ويكون لديك أبناء في كلية الطب ومرحل تعليمية أخرى، يبقى الحل في البحث عن لقمة عيش ولو على عربة خضار". ويؤمن المصورون الذين تواصلت معهم لـ"العرب"، أن عين المصور الصحفي تختلف عن أي

يتجه الكثير من المصورين الصحفيين في مصر إلى شركات الإعلانات ومؤسسات مختلفة، باتت بحاجة إلى مصورين محترفين من أجل التسويق، للنأي بأنفسهم عن المشكلات التي يواجهونها بعد تشديد القيود على التصوير في الشارع.

أحمد جمال

شركة دعاية وإعلان بجانب عمله الصحفي، وعدد من زملائه يقتصر عملهم على تصوير الأعمال الفنية والمسرحيات ومباريات كرة القدم التي لا تشهد أزمات مماثلة لما يتعرضون له في الشارع من احتكاكات، تصل لحد المطاردات والاعتقال.

ويفكر الصحفي الشاب جديا في ترك مهنة التصوير الصحفي والتفرغ للأعمال التجارية، التي تضمن له نجاحا لا يستطيع غيره من المصورين أن ينافسوه، فهو لديه رؤية نقدية للأشياء تساعده على توجيه الصورة بشكل جذاب يتماشى مع الصور التجارية، كما أن عمله في مجالات عدة يمكنه من النجاح في الشركات الخاصة التي يكون عملها سهلا مقارنة بالتصوير الصحفي، الذي أصبح محفوفا بالمخاطر.

وأمام تقلص مساحات عمل المصورين، والتي زادت خلال تفشي فيروس كورونا وهدوء موجات الضخ السياسي في الشارع، بحث المصور الصحفي بالأهرام (حكومية)، نادر أسامة، عن وسيلة جديدة يمكنه من خلالها الاستفادة من خبرته بمجال التصوير وأنشأ قسم "فوتو ادكتور" أو ما يعرف بـ"ديسك الصور" لتحسين جودة الصور المنشورة.

وأوضح الصحفي الذي عمل بمجال التصوير الصحفي لمدة 15 عاما، أن القسم الذي أسسه مهمته مراجعة جميع الصور التي تأتي إلى الصحيفة من خلال المصورين أو وكالات الأنباء، أو الجهات

القاهرة - لجا مصورون صحفيون إلى التصوير الآمن متمثلا في تصوير الإعلانات والمؤتمرات الصحفية والمنتجات المختلفة والترويج للفتاين، كحل لأزمة بطالة سببها التحول الذي يشهده الإعلام من صحافة الصورة إلى الفيديو، إضافة إلى مشكلات التصوير في الشارع، جراء قوانين الإعلام التي تشترط الحصول على تصريح مسبق قبل عملية التصوير.

وتوجه مصورون أعضاء في نقابة الصحفيين للتعاقد مباشرة مع شركات متخصصة في هذه المجالات بعيدا عن الصحافة ومغامرات الشارع، التي لا تضمن الحرية والأمان في ظل الصورة الذهنية التي ترسخت بأن الكاميرا تبحث عن المشكلات لكشفها.

ونهب البعض من العاملين في المجال باتجاه مسيطرة التطورات التي أفسحت المجال أمام حاجة الصورة والفيديو إلى متخصصين في معالجتها قبل نشرها على المواقع الإلكترونية، وانغمس قطاع من المصورين في عمليات المونتاج والمونتير للفيديوهات التي بحاجة إلى متخصصين في صحافة الفيديو، بعيدا عن الصورة التقليدية.

وقال محمود إبراهيم، وهو اسم مستعار لصحافي يعمل بمؤسسة حكومية بمصر، إن مهنة التصوير الصحفي طرأت عليها اختلافات عديدة ولم يعد عمل المصور يرتبط فقط بطلبات التصوير التي يكلف بها من صحيفته.

وقد يقتصر دوره أحيانا على عمل مونتاج بسيط للصورة التي تصل إلى الصحيفة من جهات مختلفة تمهيدا لنشرها بشكل احترافي، واختار البعض التصوير التجاري الذي يحقق أرباحا للمصور دون أن يتعرض للمضايقات من رجال الشرطة والمواطنين.

وأضاف لـ"العرب"، أن شركات الإعلانات ومؤسسات مختلفة، باتت بحاجة إلى مصورين محترفين من أجل التسويق، وأنه التحق بالفعل بالعمل داخل

توقف صحيفتين سودانيتين بسبب ارتفاع تكاليف الطباعة

ويرى أبو العزائم، أن مستقبل الصحافة الورقية العالمية، قد يتأثر بعض الشيء، لكن ليس بالشكل الكبير كما السودان. وأضاف "الدول التي اقتصادها مستقر مثل السعودية من المستبعد أن تناثر صحافتها، لأن إعلاناتها مستمرة وقيمتها عالية كما في الإمارات وبريطانيا والولايات المتحدة، وهناك صحف توزع مجانا".

وأشار إلى أن المستقبل في السودان للصحافة الإلكترونية، في ظل انتشار الهواتف الذكية، وعدم الاعتماد على نشر الأخبار بالمعايير المعروفة، فكان التوجه نحو الإعلام الإلكتروني الذي ينشر الغث والرخيص والقيم، خلافاً للصحافة الورقية الملزمة بالمصداقية.

وخلال الخمس سنوات الماضية تمدت سلطات الخرطوم، إزالة المئات من المكتبات وأحشاك التوزيع التي تمثل منافذ للتوزيع، بزعم تجميل شوارع العاصمة، بينما سمحت ببقاء أحشاك اتصالات الموبايل وبيع الدخان.

واستبعد أبو العزائم، الذي شغل رئاسة تحرير عدة صحف سياسية أن يكون تعليق صدور "الجهر" و"الأخبار"، لانقطاع دعم مالي كانت تتلقاه من حكومة الرئيس السابق عمر البشير. موضحاً أن التبردي الاقتصادي رفع التضخم فزادت التكلفة وانحسر التوزيع وزادت الخسائر.



غياب الإعلان أفقر الصحف

الخرطوم - أعلنت صحيفتا "الجهر" و"الأخبار" السودانيتين توقفهما عن الصدور وقامت بتسريح الصحفيين في مؤشر على مدى الأزمة التي تعانيها الصحافة الورقية بعد ارتفاع تكاليف صناعتها في بلد يعاني أزمة اقتصادية كبيرة.

وأعلن الهندي عز الدين، ناشر جريدة "الجهر" الإلكترونية، عن بدء سداد حقوق العاملين في الجريدة، وقال "جميع الصحف الصادرة حاليا بما فيها الأعلى توزيعاً تخسر، وهناك ضحف عليها ديون تقدر بمليارات الجنيهات لتجار الورق والمطابع".

وربط الصدور مجدداً بتحسن الأوضاع الاقتصادية، أو توفر ورق من مصادر أرخص، إلا أنه أكد أن الاهتمام بالموقع الإلكتروني للصحيفة سيزداد.

وتعرضت الصحف الورقية في السودان لخسائر، لأسباب سياسية وأمنية واقتصادية، خصوصا أن الرقابة الأمنية القاسية عليها خلال العقدين الماضيين، أنهكتها بفعل المصادرة بعد الطباعة.

وقال رئيس تحرير صحيفة "الأخبار" السياسية السودانية مصطفى أبو العزائم، إن الصحافة الورقية بالبلاد إلى زوال، بسبب الظروف الاقتصادية، مؤكداً أن غياب الإعلان الذي تعتمد عليه الصحف أفقر الصحف لاعتمادها عليه.